



## Agricultural Economics and Social Science

Available online at <http://zjar.journals.ekb.eg>

<http://www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master>



### أثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان

هاني محمد سليم هواري<sup>1\*</sup> - أحمد فوزي حامد<sup>2</sup>

- 1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر  
2- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 7/3/2021 ; Accepted: 21/3/2021

**المخلص:** سعر الفائدة يعتبر احد اهم أدوات السياسة النقدية والتي حازت على اهتمامات كبيرة في الفكر الاقتصادي عبر مراحل تطوره، حيث كانت محل جدل بين مختلف الاقتصاديين من حيث مفهومها وتحديدها ودورها في النشاط الاقتصادي، حيث استخدمت كأداة هامة وأساسية ضمن السياسات الاقتصادية المتبعة للتأثير على حجم النقود والائتمان وكذلك الاستثمار ومنهم الي استخدامها كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام والتي يعد من ضمن متطلباته تحقيق المعدل المسموح به من البطالة، واليابان كنموذج استخدم أداة سعر الفائدة في التأثير علي النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات مقبولة من نسبة البطالة أثار اهتمام العالم وحول التجربة اليابانية إلى نوع من "المعجزة" التي نسجت حولها هالة أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة، فلقد غيرت اليابان مفهوم استخدام سعر الفائدة كأداة لتحقيق معدلات منخفضة من البطالة وذلك من خلال استخدام سعر الفائدة المنخفض بل وصلت به إلى ما يعرف بسعر الفائدة الصفري "Zero Interest Rate". وأوضحت النتائج الي أن اليابان حققت اقل متوسط في سعر الفائدة الحقيقي في الفترة من (2007 - 2017)، حيث أنها في الفترة الأخيرة تعتبر من ضمن الدول الأربع التي اعتمدت سعر الفائدة السالبة في سياستها النقدية للتأثير علي النشاط الاقتصادي، حيث تشير الإحصائيات الاقتصادية أن اليابان والسويد والدنمارك وسويسرا تعتمد سعر فائدة سالبة بنسب - 0.1%، و-0.3%، و-0.7%، و-0.8% على الترتيب، كما حققت اليابان متوسط معدل بطالة أقل 3.98%، كما أسفرت نتائج التحليل القياسي للبيانات أن سعر الفائدة يتناسب طردي مع معدل البطالة في اليابان.

**الكلمات الإسترشادية:** اليابان، سعر الفائدة، السياسة النقدية، معدل البطالة.

### المقدمة والمشكلة البحثية

ركود ذلك المعروض داخل حيز الادخار ومنه الي استهداف التوظيف، ومن بين التجارب التنموية الآسيوية، تحتل النهضة اليابانية الحديثة مركز الاهتمام عند شعوب آسيا وأفريقيا، وليس عند العرب وخدمهم، فقد أثار الصعود المفاجئ لليابان من بلد مهمش لا شأن له إلى قوة اقتصادية كبرى انضمت إلى نادي الدول المتقدمة، وذلك من خلال استخدامها لسياسة نقدية تعتمد علي سعر الفائدة المنخفض بل وصلت به الي ما يعرف بسعر الفائدة الصفري " Zero interest rate" بل أنها في الفترة الأخيرة اعتمدت سعر الفائدة السالبة في سياستها النقدية.

### المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

هل انخفاض سعر الفائدة يؤثر على معدل البطالة في اليابان؟

### هدف الدراسة

يستهدف البحث التعرف على سياسة سعر الفائدة في اليابان وقياس أثرها على تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال تحليل بيانات فترة الدراسة (1981-2017).

بدأ تحديد سعر الفائدة كظاهرة اقتصادية حقيقية في نهاية فترة العصور الوسطي في أوروبا وبداية عصر النهضة وظهور الرأسمالية التجارية، نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغربي، والتي بدأت بفكر المدرسة التجارية الإنجليزية، حيث كانت أفكار تلك المدرسة نقطه فاصلة في تحليل مفهوم الفائدة، فنجد أن "جون لوك" أول من أوضح العلاقة بين سعر الفائدة وبين كمية النقود، ومنذ بدايتها ونتيجة لعدم استقرار الاقتصاد وتكرر حدوث الأزمات المالية والاقتصادية اخذ التطور مجالته، الي أن ظهرت النماذج الحديثة لسعر الفائدة والتي تفسر ارتباط التغيير في معدلها تجاه التأثير في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر من ضمن توجهاته تحقيق معدلات التوازن الاقتصادي الكلي والتي من ضمن أولوياته تخفيض معدل البطالة، وبالتالي فان سعر الفائدة تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية للدخول الي والتأثير على النشاط الاقتصادي، فهي تستهدف الاستثمار بالدرجة الأولى وذلك من خلال استغلال المعروض النقدي بدلا من

\* Corresponding author: Tel. :+201144343809

E-mail address: hanyelhwary110829@gmail.com

بتفاعل عرض أموال المدخرين والطلب عليها من قبل المقترضين.

- بينما عرفها كارفور في كتابه ( Distribution of Wealth) أن سعر الفائدة هو الذي يوازن بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والتضحية الحدية الناتجة عن الانتظار (حسن، 2005).

- كما عرفت أيضا على أنها السعر المفروض على استخدام الأموال وهي عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال ويؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام ( Jaradat and Al Hosban, 2014).

وبذلك يمثل سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات مالية، إذ يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها (سعر الائتمان The price of Credit) (O'sullivan and Steven, 2003)، لكن سعر الفائدة يختلف بعض الشيء عن أسعار السلع والخدمات حيث أنه ليس سعرا مطلقا إنما هو نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض، لذا يعتبر سعر الفائدة أما عائد على الأموال المقترضة، أو بمعنى آخر فهو تكلفة لها.

#### سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية

من خلال توضيح مفهوم السياسة النقدية ومفهوم سعر الفائدة كأداة هامة لاستخدام تلك السياسة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافه، يمكن توضيح استخدام تلك الأداة في توضيح الآلية التي تعمل بها للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال رسم معالم السياسة المراد تحقيقها وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية التي يمكن تطبيقها وهي كالتالي (حاجي، 2016):

#### السياسة النقدية الإنكماشية

وتنفذ هذه السياسة من خلال استخدام أداة سعر الفائدة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقييد حجم الائتمان وتشجع المواطنين على الادخار وبالتالي التقليل من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار من خلال تقليل كمية الاستهلاك وبالتالي تقليل حجم الطلب، إلا أن هذه السياسة قد تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد القومي، في حالة ما إذا كانت غير مدروسة بالقدر الكافي، حيث أنه يمكن لها أن تفقد المؤسسات القومية قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا كله نتيجة لزيادة عبء الاقتراض، كذلك فإن تقليل كمية الاستهلاك وحجم الطلب يمكن لها ان تتطور الي خلق حالة من الركود وبالتالي حدوث مشكلات اقتصادية كثيرة.

#### فرضية الدراسة

توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة.

#### منهجية الدراسة

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف معدل سعر الفائدة ومعدل البطالة، إضافة إلى تحليل العلاقة بين تغير معدل سعر الفائدة ومعدل البطالة وتقييم وضعيتهما في اليابان، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار معدل سعر الفائدة ومعدل البطالة.

#### مفهوم سعر الفائدة وعلاقته بالبطالة

يشهد تاريخ الوقائع الاقتصادية أن النظام الرأسمالي القائم على فلسفة المذهب الفردي ومبدأ دعه يعمل دعه يمر وتحجيم دور الدولة في مجالاتها الضيقة والتركيز على آليات السوق لتحقيق التوازن كان ولا يزال يتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة منها: الأزمة العالمية (1929 - 1933)، وأزمة التضخم الركودي في مطلع السبعينات من القرن العشرين وتجدد ظهورها، وكذلك الأزمة المالية المعاصرة التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي 2008 وبعض الاقتصاديات الرأسمالية.

وبذلك يعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها ألا إن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور وتنمية كل بلد، كما أن نجاح سعر الفائدة في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص أي على مدى توسع الاستثمارات وهذا الأمر مختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية أيضا.

وقد تطور مفهوم سعر الفائدة عبر الأزمنة بحيث اختلف باختلاف الظروف والنظم الاقتصادية التي تناولته، فضلا عن اختلاف أهميتها والعوامل المؤثرة فيها باختلاف الحياة الاقتصادية، ومن اجل التعرف على هذا المتغير يمكن توضيح بعض المفاهيم لها كالتالي:

- عرفت سعر الفائدة على أنها تمثل التنازل عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر من قبل المقرض كضمان للقرض (الزيدانيين، 1999)، أي أن سعر الفائدة يمثل مقابل التخلي عن النقود حيث يلتزم المقترض بدفعه إلى المقرض وعادة ما يكون البنك وذلك مقابل التنازل المؤقت له عن السيولة.

- كما يعرفها البعض على أنها ثمن أو تكلفة استخدام رأس المال (محمد، عريقات، 2006)، حيث أنها تتحدد قيمتها

### السياسة النقدية التوسعية

ذلك زيادة كمية المعروض النقدي بنفس النسبة تجنباً لتعرض الاقتصاد للتقلبات الاقتصادية (خبازي، 2017).

### تحقيق الاستخدام الكامل Realization of full employment

حيث أن الاستخدام الكامل يعني التشغيل الكامل وزيادة حجم العمالة لتحقيق أقصى مستوي ممكن من التوظيف، فحسب ما جاء به مربع كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة صفر%، أي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع (علي، 2013)، ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100 %، أو أن معدل البطالة يساوي صفراً بل أن الاقتراب من هذا المستوي بقدر ما يمكن هو الهدف الرئيسي (كروش، 2016).

### تحقيق التوازن الخارجي Realization of salable balance of payment

حسب تقديرات مربع كالدور السحري من الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة تحقيق فائض في حدود 2% (المركزي المصري، 2014). حيث أن الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس بالسلب على قيمة العملة الوطنية وأيضاً تفاقم مشكلة المديونية الخارجية.

جدير بالملاحظة أن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار بتحقيق معدل تضخم منخفض والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة حجم الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض الآخر أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية وتحقيق معدل منخفض من البطالة، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط) فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إذ أن اتباع سياسة نقدية توسعية يمكنها أن تؤدي إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة عادة ما يكون على حساب ارتفاع معدلات التضخم (ضيف، 2014).

وتنفذ هذه السياسة من خلال استخدام أداة سعر الفائدة عن طريق خفض سعر الفائدة بهدف تشجيع حجم الائتمان، وهذا بزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة وسائل الدفع وتسريع حركة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو من خلال زيادة كمية الاستهلاك وحجم الطلب حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل.

### سعر الفائدة كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية

بالرغم من اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتفق جميعاً في مجموعة من الأهداف الاقتصادية العامة، مستخدمة في تحقيق ذلك سياساتها الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي من خلال أدوات كل منهما للتأثير على النشاط بما يسعى لتحقيق ذلك، ويتمثل أهم هذه الأهداف في التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي، والتي لخصها الاقتصادي نيكولاس كالدور "Nicolas Kaldor" فيما يعرف بمربع كالدور السحري سنة 1970، والذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية بصفة عامة بما فيها السياسة المالية والسياسة النقدية، وجاءت تسميته بالمربع السحري نظراً لصعوبة تحقيق هذه الأهداف مجمعة (مسعودي، 2017)، والتي تتمثل فيما يلي:

### تحقيق النمو الاقتصادي Realization of economic growth

طبقاً لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6%، والذي يعني زيادة حجم الدخل القومي عبر الزمن، ويجب أن يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة (صلاح، 2016).

وهنا يقصد بمعدل النمو الحقيقي وليس الإسمي لأن الإسمي يعكس نمو الإنتاج لكميات السلع والخدمات كما يعكس أيضاً نمو الأسعار، والهدف الاقتصادي يهتم بالزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي (Boutaleb, 2004).

### تحقيق الاستقرار في الأسعار Realization of price stability

أي التحكم في معدل التضخم والذي يعبر عن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، فحسب مربع كالدور يجب أن يكون معدل التضخم صفر%، وهو ما يتفق مع أفكار ميلتون فريدمان بأن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع تحقيق هدف التشغيل الكامل، يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما بين 5% و6% سنوياً، ويتطلب

التابعة في النموذج محل الدراسة حسب ما ذكر في البحث سابقا هي مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في اليابان ويمثلها في هذه الجزئية من البحث مؤشر معدل البطالة في اليابان ويرمز له بالرمز UNE.

### المتغيرات المستقلة (المفسرة)

هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع وليس للمتغير التابع دور في التغيرات التي تحدث منها. والمتغيرات المستقلة (المفسرة) في النموذج محل الدراسة حسب ما ذكر في البحث سابقا هي سعر الفائدة بالإضافة الي المؤشرات التي تؤثر على معدل البطالة متمثلة في (الإنفاق الحكومي – إجمالي الناتج المحلي – معدل التضخم – عدد السكان)

ويرمز لهم كما يلي:

X1 سعر الفائدة

X2 الإنفاق العام

X6 التضخم

X7 تعداد السكان

ومن خلال استخدام بيانات فترة الدراسة (1981 – 2017) م لإجراء الدراسة القياسية لأثر سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان حيث تستند الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من الفصل الثاني والثالث من البحث كل حسب مصدره والموضحة في جدول 1.

ونتيجة لصعوبة تحقيق نتائج جيدة لتلك الأهداف بسبب التعارض بين طرق تحقيقها، قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور فيدورن"، والذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمعدلات الثلاثة الأخرى ببيانها، وذلك من خلال إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات (غرس الدين، 2008)، كما يتضح من شكل 1.

### تحليل أثر سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان خلال الفترة

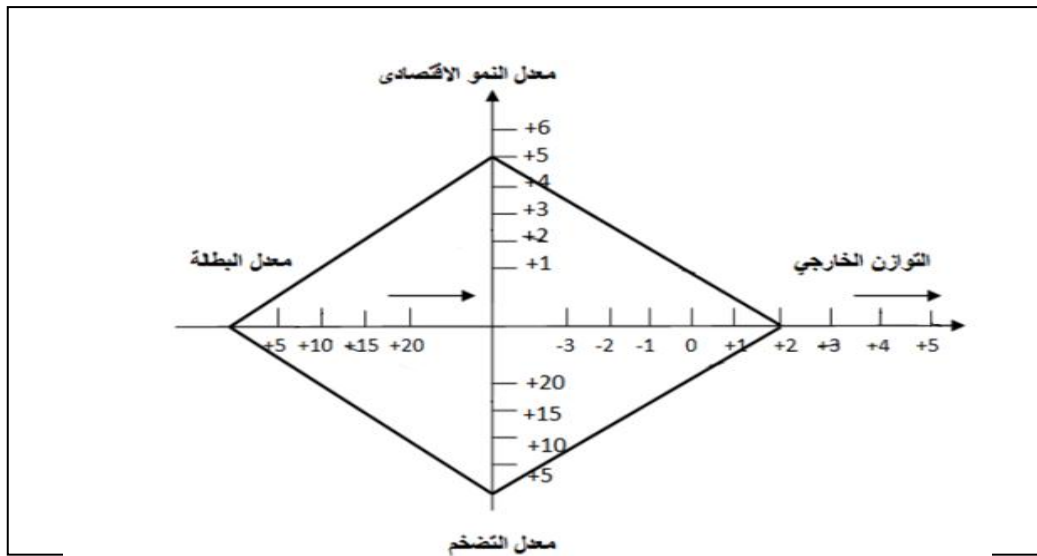
يناقش هذا الجزء من البحث التحليل القياسي لأثر سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان خلال الفترة (1981-2015) وتقدير نموذج قياسي يمكن أن يتم الاعتماد عليه لإظهار العلاقة بين متغيرات النموذج وهي سعر الفائدة في اليابان كمتغير مستقل ومعدل البطالة في اليابان كمتغير تابع، وذلك من خلال مرحلتين: الأولى تحديد بيانات القياس التي يمكن الاعتماد عليها في القياس، أما الثانية عمل نماذج لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات ومن ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

### توصيف النموذج

يتم تحديد المتغيرات التي يجب إدخالها في النموذج المراد تقديره بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية وتنقسم المتغيرات محل الدراسة إلى نوعين رئيسيين هما:

### المتغيرات التابعة

وهي المتغيرات التي تنعكس عليها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة (المفسرة). والمتغيرات



شكل 1. مربع كالدور السحري

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري ل كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 66، مصر، 2014، ص 92.

جدول 1. بيانات معدل البطالة في اليابان والمؤشرات المؤثرة فيه وسعر الفائدة خلال الفترة (1981 – 2017) م

الرمز	UNF	X1	X2	X3	X4	X5
البنك الدولي	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية بالبيليون دولار أمريكي)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	تعداد السكان (بالعشرة مليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالبيليون دولار أمريكي)
1981	2.20	4.80	1.21	4.91	11.76	1.22
1982	2.40	5.47	1.13	2.74	11.84	1.13
1983	2.7	6.12	1.22	1.90	11.93	1.24
1984	2.70	5.20	1.29	2.26	12.00	1.32
1985	2.60	5.27	1.35	2.03	12.08	1.40
1986	2.80	4.34	2.00	0.60	12.15	2.08
1987	2.90	5.37	2.46	0.13	12.21	2.53
1988	2.50	3.38	3.01	0.68	12.26	3.07
1989	2.30	3.11	3.01	2.27	12.31	3.05
1990	2.10	4.15	3.11	3.08	12.35	3.13
1991	2.10	4.47	3.53	3.25	12.39	3.58
1992	2.20	4.41	3.83	1.76	12.42	3.91
1993	2.50	4.27	4.36	1.24	12.45	4.45
1994	2.90	3.86	4.81	0.70	12.50	4.91
1995	3.20	4.06	5.38	-0.13	12.54	5.45
1996	3.40	3.17	4.81	0.14	12.58	4.83
1997	3.40	1.94	4.37	1.75	12.61	4.41
1998	4.10	2.37	3.96	0.66	12.64	4.03
1999	4.70	3.52	4.49	-0.34	12.66	4.56
2000	4.70	3.50	4.82	-0.68	12.68	4.89
2001	5.00	3.11	4.28	-0.74	12.71	4.30
2002	5.40	3.37	4.06	-0.92	12.74	4.12
2003	5.30	3.50	4.37	-0.26	12.77	4.45
2004	4.70	2.90	4.72	-0.01	12.78	4.82
2005	4.40	2.74	4.68	-0.28	12.78	4.76
2006	4.10	2.57	4.47	0.25	12.79	4.53
2007	3.90	2.63	4.43	0.06	12.80	4.52
2008	4.00	2.92	5.02	1.38	12.81	5.04
2009	5.10	2.35	5.20	-1.35	12.80	5.23
2010	5.10	3.56	5.62	-0.72	12.81	5.70
2011	4.52	3.23	6.19	-0.27	12.78	6.16
2012	4.30	2.19	6.30	-0.05	12.76	6.20
2013	4.00	1.64	5.28	0.35	12.74	5.16
2014	3.60	-0.52	4.97	2.76	12.73	4.85
2015	3.40	-0.98	4.41	0.79	12.71	4.39
2016	3.10	0.77	4.87	-0.12	12.70	4.92
2017	2.80	1.23	4.82	0.47	12.68	4.87

المصدر: بيانات البنك الدولي

الأعلى هو 1,06 عند  $K = 4$ ،  $N = 37$  وعند مستوي معنوية 1% والحد الأدنى هو (1,51) (سليمان وآخرون، 2016) وذلك يشير الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation لان القيمة أكبر من الحد الأدنى للقيمة الجدولية.

وبعد أن قام الباحث بتقدير نموذج الانحدار للمتغيرات جميعها على معدل البطالة يقوم الباحث فيما يلي بتقدير نموذج الانحدار البسيط بين معدل سعر الفائدة والذي هو موضوع البحث ومعدل البطالة والذي يمثل جزء من التوازن الداخلي وذلك على النحو التالي.

**تقدير النموذج بين سعر الفائدة ومعدل البطالة في اليابان خلال الفترة (2017-1981) باستخدام نموذج الانحدار البسيط**

نموذج رقم (2)

$$UNE = 2.88 - 0.16 X1$$

$$(10.96)^{**} (2.24)^{*}$$

$$R^2 = 0.354 \quad R^2 = 0.125 \quad F_c = 5.003^* \quad D.W = .199$$

يتضح من نتائج النموذج رقم (2) وجود علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة ( $X1$ ) ومعدل البطالة وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، ومن الناحية الإحصائية جاءت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) والتي بلغت 0,354 أي أن 35,4% من التغير في التغير في معدل البطالة يرجع الي التغير في سعر الفائدة والباقي يرجع الي عوامل أخرى، وتشير إحصائية ( $F_c$ ) والتي بلغت 5,1 الي جودة توفيق العلاقة كما أن قيمة ( $T_c$ ) تشير الي معنوية معدل سعر الفائدة وكذلك معنوية ثابت المعادلة، ومن الناحية القياسية يترتب علي انخفاض قيمة ( $D.W$ ) والتي بلغت 0,199 ووقوعها اقل من الحد الأدنى الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation.

### النتائج

1- حققت اليابان اقل متوسط في سعر الفائدة الحقيقي في الفترة من (2007-2017م)، حيث أنها في الفترة الأخيرة تعتبر من ضمن الأربع دول التي اعتمدت سعر الفائدة السالبة في سياستها النقدية.

2- حققت اليابان متوسط معدل بطالة أقل 3.98% وهو اقل من المعدل الطبيعي في الفترة من (2007 - 2017م)

3- أسفرت نتائج التحليل القياسي للبيانات أن سعر الفائدة في اليابان يتناسب طردي مع معدل البطالة.

ويمكن توضيح المؤشرات بيانيا من خلال شكل 2.

### تقدير النموذج القياسي

الذي يتضمن سعر الفائدة، الأنفاق العام، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في اليابان خلال الفترة (1981 – 2017) في الشكل الخطي حيث أسفرت النتائج عن تقدير العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عما يلي:

نموذج رقم (1)

$$UNE = -47.55 + 0.237 X1 + 2.61 X2 + 4.04 X7 - 0.003 X9$$

$$(5.86)^{**} (3.30)^{**} (1.77)^{NS} (5.98)^{**} (1.17)^{*}$$

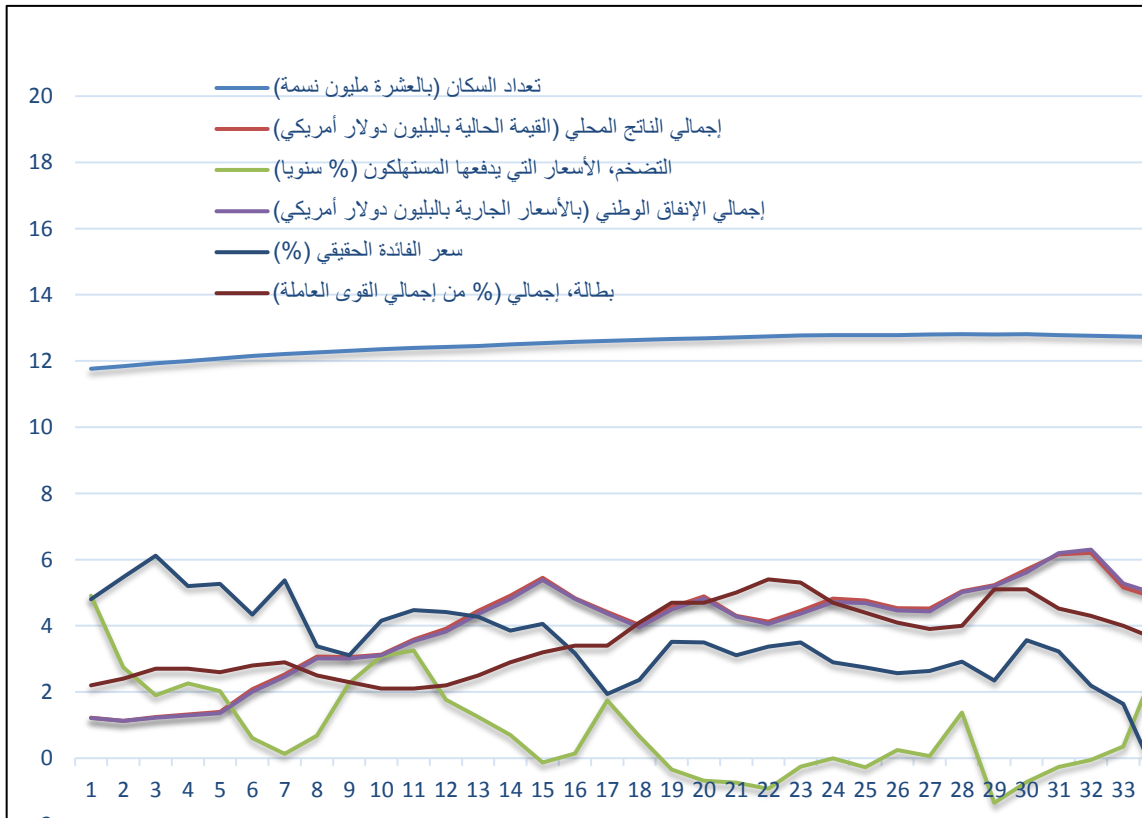
$$R^2 = 0.848 \quad R^2 = 0.718 \quad F_c = 20.419^{**} \quad D.W = .586$$

يتضح من نتائج النموذج رقم (1) ما يلي:

وفقا للمعايير الاقتصادية أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في سعر الفائدة الحقيقي وعدد السكان جاءت معاملات الانحدار لها بإشارة موجبة وذلك بما يوافق مقتضيات النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة، حيث أن زيادة سعر الفائدة وعدد السكان يقابله زيادة في معدل البطالة. كما أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي جاءت معاملات الانحدار لها بإشارة سالبة وذلك بما يوافق مقتضيات المنطق الاقتصادي، حيث أن زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاض في قيمة معدل البطالة، بينما جاءت المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإنفاق العام جاءت معاملات الانحدار لها بإشارة موجبة وذلك مخالف لفرضية الدراسة والمنطق الاقتصادي والتي تشير إلى أن الانخفاض في قيمة الأنفاق العام يقابله انخفاض في قيمة الاستثمار وبالتالي زيادة في معدل البطالة.

وفقا للمعايير الإحصائية بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) والتي بلغت حوالي 0,718 مرتفعة لتقترب من الواحد الصحيح وهو ما يشير إلي أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة في التأثير علي معدل البطالة، وأن حوالي 72% من الزيادة في معدل البطالة يرجع الي التغير في المتغيرات المستقلة في النموذج كل حسب أشارته، كما جاءت قيمة معامل التحديد معنوية لعلاقة الانحدار ككل عند مستوي 1% ويؤكد ذلك قيمة ( $F_c$ ) والتي بلغت حوالي 20,42، كما جاء معامل الانحدار لسعر الفائدة ( $X3$ )، معامل الانحدار لعدد السكان ( $X7$ ) وكذلك ثابت العلاقة معنوية عند مستوي 1%، بينما معامل الناتج المحلي الإجمالي ( $X9$ ) جاءت معنوية عند مستوي 5%، كما لم تتأكد المعنوية الإحصائية لمعامل الأنفاق العام ( $X2$ ).

وفقا للمعايير القياسية فإن قيمة إحصائية -Durbin-Watson ( $D.W$ ) والتي بلغت حوالي 0,59 فيتضح أنها اقل من الحد الأدنى للقيمة الجدولية الإحصائية (الحد



شكل 2. مؤشرات الإنفاق الحكومي، إجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، عدد السكان ومعدل البطالة

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول 1.

## التوصيات

- 1- ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية واستخدام أدواتها للتأثير على حجم الاستثمار ومنه الي التأثير على معدلات النمو والبطالة.
- 2- خفض معدلات سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاقتراب من معدلات التشغيل الكامل وخفض معدلات البطالة.

## المراجع

حسن، جمال عبد المجيد عبد الصمد (2005). دور سعر الفائدة في استقرار سعر الصرف في مصر، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر.

خبازي، فاطمة الزهراء (2017). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "مربع كاليدور السحري"، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات، 10 - 11 أكتوبر بجامعة بني سويف، مصر.

الزيدانيين، جميل سالم (1999). أساسيات في الجهاز المالي، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

سليمان، إبراهيم، رجاء رزق وأحمد فوزي (2016). مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

صلاح، محمد (2016). أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور (دراسة

البنك المركزي المصري (2014). المعهد المصرف العربي، مفاهيم مالية، العدد 12، القاهرة، مصر.

حاجي، سميرة (2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

كالدور السحري (دراسة للفترة 2001-2016)،  
المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي  
مرباح ورقلة، الجزائر.

<http://ar.knoema.com/atlas/Country/japan>

<http://data.albankaldawli.org/country/japan>

Jaradat, M.A. and S.A. Al Hosban (2014).  
Relationship and Causality Between  
Interest Rate and Inflation Rate case of  
Jordan, Interdisciplinary J. Contemp.  
Res. Business, 6 : 4.

Kouider Boutaleb, The policy of the  
effectiveness of economic policies in  
P.V.D. The case of Algeria international  
conference on economic policies in  
Algeria, realities and perspectives,  
Tlemcen, 2004.

O'sullivan, A. and M. Steven (2003).  
Macroeconomics, 6<sup>th</sup> Ed, New Jersey.

تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج  
الخماسي (2010 - 2014)، مجلة العلوم الاقتصادية  
والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، الجزائر.

ضيف، أحمد (2014). أثر السياسة المالية على النمو  
الاقتصادي المستديم بالجزائر (1989-2012)، أطروحة  
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

على يوسفات، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر:  
دراسة قياسية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي  
حول استراتيجيات الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق  
التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، يومي  
15-16 نوفمبر 2011.

غرس الدين، محمد (2008). فعالية السياسات الاقتصادية  
الكلية في الاقتصاد المصري: آلية انتقال الأثر، بدون  
ناشر.

محمد، حربي وموسى عريقات (2006). مبادئ الاقتصاد:  
التحليل الكلي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان.

مسعودي، زكريا (2017). تقييم أداء برامج تعميق  
الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع -

## IMPACT OF LOW INTEREST RATES ON JAPAN'S UNEMPLOYMENT RATE

Hany M.S. Hawary<sup>1</sup> and A.F. Hamed<sup>2</sup>

1. Polit. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

**ABSTRACT:** The interest rate is an important tool of monetary policy. Japan has changed the concept of using the interest rate as a tool to achieve low rates of unemployment through the use of the low interest rate, and it has even reached what is known as the "zero interest rate". Consequently, the research problem revolves around identifying the reality of the interest rate in Japan, and identifying its contribution to reducing the unemployment rate in Japan by analyzing the data for the study period (1981-2017). The most important results indicated that Japan achieved the lowest average in the real interest rate in the period from (2007-2017), as in the recent period it is among the four countries that adopted the negative interest rate in its monetary policy, as economic statistics indicate that Japan, Sweden, Denmark and Switzerland Negative interest rates are based on -0.1%, -0.3%, -0.7% and -0.8%, respectively. The research recommends, the necessity of using a monetary policy that seeks to reduce the interest rate to push the investment wheel and from it to reduce the unemployment rate.

**Key words:** Japan, interest rate, unemployment rate, monetary policy.

المحكمون:

1- أ.د. محمد غريب مهدي

2- أ.د. محمد رمضان إسماعيل

أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس.  
أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.